

مركز نورس للترجمة

NORS FOR TRANSLATION

مركز نورس للترجمة يقدم ترجمة حصرية لورقة بحثيّة بعنوان

التوفيق بين المصالح الأمريكية – التركية في شمال سوريا

والتي طرحها مركز العلاقات الخارجية الأمريكي في شهر شباط عام ٢٠١٧

المقدمة

منذ ربيع ٢٠١٥ عانت تركيا من موجة من الهجمات الإرهابية البارزة المرتبطة بتنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني. رداً على ذلك ، قامت تركيا بنشر قوات أرضية عبر الحدود إلى سوريا بهدف دفع تنظيم الدولة والقوات الكردية من "منطقة آمنة" صغيرة أعلنتها بنفسها. هذه العملية العسكرية، التي يطلق عليها اسم درع الفرات، هي جزء من استراتيجية أمنيّة تركية جديدة لمهاجمة الإرهابيين حيث يقيمون بدلاً من انتظارهم حتى يتسللوا إلى تركيا. وسط التدهور الأمني الداخلي لتركيا ثارت عناصر من القوات المسلحة التركية ضد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان المنتخبة في ١٥ يوليو ٢٠١٦ لكنها فشلت في فرض سيطرتها على الحكومة. تواجه تركيا نزاعاً معقداً ومتشابكاً: فعملياتها العسكرية في سوريا مصممة جزئياً لمواجهة التمرد الذي تواجهه داخل حدودها. الروابط بين الصراع السوري والأمن التركي المحلي تدفع لعدم الاستقرار السياسي الداخلي، وستكون نتيجة الصراع السوري انعكاسات على العلاقات الأمريكية التركية وأهداف السياسة الأمريكية في سوريا. بالرغم من أن بعض أهداف الولايات المتحدة وتركيا في شمال سوريا هي تكميلية، الأخرى متناقضة. تخضع شمال وشرق سوريا لسيطرة أطراف مختلفة، بما في ذلك تنظيم الدولة، الذي تعهد الرئيس دونالد ترامب بتدميره. الشريك الأكثر فعالية للولايات المتحدة في قتال تنظيم الدولة هي وحدات حماية الشعب، وهي القوة المسلحة الرئيسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، المجموعة الكردية المسيطرة في سوريا. ومع ذلك، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي هو أيضًا تابع لحزب العمال الكردستاني ، الذي تم تعيينه كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي. تعتبر تركيا الجماعات القومية الكردية المسلحة تهديدًا كبيرًا لأمنها. ومما يزيد من تعقيد الوضع هو أن الجهود التركية والأمريكية لإذلال تنظيم الدولة يمكن أن تعزز الجماعات المتطرفة الأخرى على الأرض، مثل هيئة تحرير الشام، وهي منظمة رئيسية تهيمن عليها عناصر القاعدة. هيئة تحرير الشام – المعروفة سابقاً باسم جبهة فتح الشام وقبل ذلك بجبهة

النصرة، تقاتل إلى جانب المجموعات الثورية السورية الأخرى. الصراع السوري معقد، والحل بعيد المنال. الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في الصراع تلاحق مصالح وغايات مختلفة من مصالح الولايات المتحدة وغالباً ما تتعارض معها، مثل إنشاء إقليم كردي شبه مستقل أو هزيمة النظام السوري بدون خطة لما بعد انهيار الحكومة المركزية. في هذه الأثناء، تستهدف معظم الجماعات المسلحة تنظيم الدولة، وهكذا فإن الجهد الأمريكي لمعالجة جانب واحد فقط من النزاع ، على سبيل المثال ، تسليح الجماعات الكردية لمحاربة تنظيم الدولة ، يمكن أن يضعف الأهداف المتنافسة في المنطقة ، على سبيل المثال الحفاظ على علاقة قوية مع أنقرة). تحتاج الولايات المتحدة إلى النظر في آثار تدخلها في شمال سوريا على تركيا ، حليفها في منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وعلى الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تدميرها ، بما في ذلك تنظيم الدولة وهيئة تحرير الشام. سوف تستمر نفس التحديات التي واجهت إدارة باراك أوباما خلال إدارة ترامب ولمعالجة هذه المشاكل النظامية ، ينبغي على الولايات المتحدة التوفيق بين الجوانب المتناقضة لعلاقتها مع تركيا ، بما في ذلك النظر فيما إذا كان من الممكن استئصال تنظيم الدولة من دون معالجة النزاع الكردي–التركي أو إذا كانت القوات الأمريكية يجب أن تشارك في جبهة جديدة في الصراع الأهلي ذو الأطراف المتعددة.

المصالح المتنافسة في شمال سوريا

لقد أصبحت الديناميكيات الإقليمية للحرب الأهلية السورية أكثر تعقيدا في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، عندما أرسلت تركيا كتيبة مدرعة وقوات برية إلى شمال سوريا للقتال إلى جانب ما يقرب ثلاثة آلاف من الثوار المتحالفين. هذه العملية ، التي أطلق عليها اسم درع الفرات ، لم تواجه أي مقاومة عندما دخلت هذه القوات مدينة جرابلس ، وهي مدينة إستراتيجية اعتمد عليها تنظيم الدولة لنقل الأسلحة والمقاتلين الأجانب والمواد عبر الحدود. بعد ذلك بوقت قصير ، أرسلت تركيا قوات عبر الحدود إلى الراعي. تحولت هذه القوات سويةً نحو الغرب باتجاه صوران ثم دابق ، وهي مدينة رمزية للدولة الإسلامية. لم تعطي الحكومة التركية للولايات المتحدة إلا القليل من التحذير قبل التحرك عبر الحدود. ومع ذلك ، فإن الجيش الأمريكي دعم العملية منذ البداية ، ونشر قوات العمليات الخاصة على الجانب التركي من الحدود ثم أرسلها عبر الراعي للمساعدة في عمليات دابق وصوران.

قامت قوات درع الفرات بتطهير الحدود من مقاتلي تنظيم الدولة في أوائل سبتمبر ٢٠١٦ ، مما أدى إلى نداءات من القادة السياسيين الأتراك لاستخدام القوة الموجودة لتوسيع العمليات لتشمل الباب ، وهي مدينة تبعد ثلاثين كيلومترا جنوب الحدود التركية. الباب لديها قيمة إستراتيجية قليلة بالنسبة للولايات المتحدة لكن موقع المدينة عند المنعطف الكردي والتركي والنظام السوري وخط جبهة تنظيم الدولة يجعلها ذات قيمة للمقاتلين الغير أمريكيين. بالنسبة لتنظيم الدولة الباب هي قاعدة لجمع الضرائب وكانت المركز الأخير لعمليات ناطقها الرسمي ، أبو محمد العدناني ، الذي قُتل في غارة بطائرة بدون طيار في أغسطس٢٠١٦ . بالنسبة لتركيا إن هذه المدينة في غاية الأهمية لمنع التوسع الكردي في الوقت الذي يتم فيه إنشاء منطقة آمنة أعلنتها تركيا لإعادة اللاجئين الموجودين عندها إلى سوريا. ومع ذلك ، لم تضع أنقرة خطة لحماية هذه المنطقة.

في سلسلة من المعارك للقرى الصغيرة حول شمال حلب ، تقدمت القوات التركية وقوات الثوار المتحالفة معها إلى مسافة ميل واحد من الباب ، ما أدى إلى اشتباكات مع قوات سوريا الديمقراطية وهي مجموعة متمردة تتألف في معظمها من الأكراد الذين يهيمنون عليها بالرغم من أن بعض وحدات حماية الشعب تعمل بشكل مستقل عن قوات سوريا الديمقراطية. إن قوات سوريا الديمقراطية وقوات الثوار المتحالفة مع تركيا تملكان هدف مشترك في الإطاحة بتنظيم الدولة ولكنها معادية لبعضها البعض وهذا أثار مخاوف بأن طرد تنظيم الدولة من الإقليم يمكن أن ينذر بتوسيع الصراع الأهلي. اقترحت الحكومة التركية أنها ستواصل عملياتها العسكرية في سوريا بعد معركة الباب وهذا يهدد قوات سوريا الديمقراطية في منبج ووحدات حماية الشعب في عفرين في شمال غرب سوريا. اعتبارا من شباط/فبراير٢٠١٧ ، سيطرت القوات التركية على الضواحي الغربية والشمالية للباب ، لكنها لم تسيطر على المدينة بأكملها.

مصالح الولايات المتحدة وتدخلها في سوريا

يدير تنظيم الدولة العمليات الخارجية من الأراضي التي يسيطر عليها في سوريا ، ويهاجم حلفاء الولايات المتحدة المعاهدين في أوروبا الغربية ويسعى إلى إلهام وتوجيه الهجمات في الولايات المتحدة. لدى الولايات المتحدة مصلحة واضحة في إلحاق الهزيمة بالجماعة التي وصفها مدير المخابرات القومية الأمريكية السابق جيمس كلابر "بالتهديد الإرهابي البارز" للولايات المتحدة. منذ أغسطس ٢٠١٤ ، سعت الولايات المتحدة إلى تحطيم وتدمير تنظيم الدولة إلى حد كبير من خلال استخدام القوة الجوية الدقيقة لطرد المجموعة من الأراضي التي تسيطر عليها. كما قامت الولايات المتحدة بنشر مئات من أعضاء قوات العمليات الخاصة الأمريكية ، إلى جانب القوات الفرنسية والبريطانية ، لتمكين الشركاء العرب والأكراد المحليين من قوات سوريا الديمقراطية من قيادة العمليات القتالية البرية والمساعدة في الحملة الجوية في سوريا. هذه القوات الأمريكية المتحالفة معها تنصح وتساعد القوات البرية المحلية ، وتوفر الوعي بالأوضاع من خلال الاستخبارات الميدانية ، وتسهل تسليم الأسلحة والذخيرة إلى الشركاء العرب والأكراد على الأرض. تتمثل الإستراتيجية الأمريكية في حرمان تنظيم الدولة من ملاذ آمن يمكن من خلاله استخراج الأموال من السكان ، ونشر رسائله المتطرفة ، والتخطيط لهجمات ضد دول في المنطقة وفي الغرب. تتطلب هذه الاستراتيجية بشكل أساسي زراعة قوى برية قادرة لا تشارك فقط مع القوات الأمريكية ، ولكنها أيضًا تكون متماسكة بما فيه الكفاية لشن القتال المستمر ضد مقاتلي تنظيم الدولة والسيطرة على الأراضي التي تم أخذها. نفذت إدارة أوباما هذه الاستراتيجية من خلال إنشاء تحالف عالمي جمع بين ستة وستين دولة لهزيمة تنظيم الدولة وللإسهام في الحملة العسكرية المستمرة.

ومع ذلك ، فإن مصالح تركيا المتنافسة ، في الداخل وفي سوريا ، قد أدت إلى تعقيد جهود الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم الدولة. في الأيام الأولى للحرب الجوية التي قادتها الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٤ ، بدأ تنظيم الدولة في بذل جهود متضافرة للسيطرة على كوباني ، وهي بلدة ذات أغلبية كردية تقع على الحدود السورية التركية تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. خصصت الولايات المتحدة موارد كبيرة للدفاع عن المدينة ومن ضمن ذلك المئات من الغارات الجوية وإلقاء السلاح والذخيرة بالمضلات لتسليح وحدات حماية الشعب. عارض أردوغان الإسقاط الجوي بسبب مخاوف من أن التسليح المباشر لفرع حزب العمال الكردستاني سيضر مصالح تركيا الأمنية على المدى الطويل. زاد توسع دور الجيش الأمريكي في الحرب الأهلية السورية من تعقيد

الصراع بين المصالح الأمريكية والتركية وبعد أشهر من المفاوضات مع أنقرة حول استراتيجية التنسيق في سوريا ، بدأت طائرات الولايات المتحدة وقوات التحالف في تنفيذ مهام جوية من قاعدة انجرليك الجوية ، الواقعة على بعد سبعين ميلاً من الحدود السورية في أغسطس/آب ٢٠١٥. تحركت هذه المهام بالتوازي مع جهد سري أدارته وكالة الاستخبارات المركزية وأجهزة الاستخبارات المتحالفة معها لتسليح وتجهيز جماعات المعارضة السورية التي تم فحصها.

عززت الولايات المتحدة وجودها في شمال سوريا في أكتوبر ٢٠١٥ من خلال نشرها لخمسين من قوات العمليات الخاصة. تم تكليف هذه القوات بتأمين حدود تركيا مع سوريا وتمكين القوات المحلية من السيطرة على الرقة ، العاصمة الإدارية للدولة الإسلامية في سوريا. أدت الجهود المبذولة لبناء قوة محلية قادرة أن تعمل مع القوات الأمريكية إلى تشكيل قوات سوريا الديمقراطية. قدمت الولايات المتحدة والطائرات الحليفة الدعم الجوي لقوات سوريا الديمقراطية المعززة لقوات العمليات الخاصة شرق نهر الفرات في شمال سوريا. وللمساعدة في تهدئة المخاوف التركية والمحلية بشأن الأراضي التي تتوسع فيها السيطرة الكردية بسرعة ، أدرجت قوات سوريا الديمقراطية عناصر قبائلية عربية في صفوفها.

المشاركة والمصالح التركية في سوريا

انحلت جهود الولايات المتحدة لإدارة المخاوف التركية في صيف عام ٢٠١٦ بسبب التخطيط للعمليات في منطقة منبج في سوريا الذي كان معقل تنظيم الدولة السابق على الحدود التركية. وقد حذرت الحكومة التركية مراراً من وجود قوات حماية الشعب الكردية غرب الفرات ، وستتطلب ذلك العملية التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية من أجل السيطرة على منبج. بين أواخر عام ٢٠١٥ وصيف عام ٢٠١٦ ، خففت الولايات المتحدة مخاوف تركيا ، فحصلت على قبول ضمني لعمليات قوات سوريا الديمقراطية غرب الفرات. حاصرت قوات سوريا الديمقراطية منبج قبل التقدم إلى منطقتها الحضرية لأجل أخذها ، مدعومة بالقوات الجوية الأمريكية وقوات العمليات الخاصة. كان من المتوقع أن ينسحب عناصر قوات حماية الشعب الكردية في قوات سوريا الديمقراطية من المدينة ، تاركين العناصر العربية في قوات سوريا الديمقراطية لحجزها. ساهم سقوط منبج ، بالإضافة إلى الزيادة المتزامنة لعناصر قوات سوريا الديمقراطية إلى الشمال في القرار التركي لإرسال قوات عبر الحدود إلى سوريا. لقد انسحبت عناصر حماية الشعب الكردية

التي تقاتل تحت مظلة قوات سوريا الديمقراطية من المدينة. ومع ذلك ، فإن القوة ذات الأغلبية العربية التي تسيطر الآن على المدينة والتي تعرف باسم مجلس منبج العسكري هي حليفة وحدات حماية الشعب. وبالتالي فإن تركيا لا تفرق بين المجموعتين مهما كان عرقهما. استمرار التوترات حول منبج تجهد بين العلاقات الأمريكية التركية وهذا دفع إلى تهديدات تركية متكررة بالإطاحة بالقوة التي تدعمها الولايات المتحدة في منبج كجزء من الأهداف العسكرية المتوسعة لدرع الفرات.

بدأت العملية العسكرية التركية عبر الحدود بعد شهرين من محاولة ١٥ يوليو عام ٢٠١٦ للإطاحة بالحكومة التركية المنتخبة. في أعقاب محاولة الانقلاب ، تم تطهير العديد من المؤسسات التركية من أنصار الانقلاب المشتبه فيهم ، بما في ذلك المئات من الضباط العسكريين والطيارين. في نفس الأثناء تم نشر وحدات عسكرية في جنوب شرق تركيا كجزء من العمليات المستمرة ضد تمرد حزب العمال الكردستاني. وأدت هذه الضغوط إلى إضعاف فعالية الجيش التركي لكنها لم توقف القوات المسلحة التركية من إرسال قوات عبر الحدود إلى سوريا في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ . ولا تزال معظم العمليات العسكرية التركية في سوريا مبهمة لكن يبدو أن وحدات العمليات الخاصة مع كتيبة مدرعة قادت العملية العسكرية عبر الحدود. اعتبارا من فبراير ٢٠١٧ زاد عدد القوات التركية في سوريا للمساعدة في معركة الباب.

حققت درع الفرات كلا من أهدافها مما أدى إلى إعاقة حركة وحدات الحماية الكردية غربًا وطرد تنظيم الدولة من المدن الحدودية السورية التركية. وقد أتاح الاستيلاء على مدينة جرابلس التي سيطر عليها تنظيم الدولة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ للقوات التركية إيقاف التقدم المحتمل لقوات سوريا الديمقراطية شمالا نحو الحدود التركية وبنفس الوقت دفعت تنظيم الدولة من آخر معاقله بالقرب من تركيا. كما تحركت الوحدات في الباب لتطويق خط الجبهة مع قوات سوريا الديمقراطية في الغرب الأقصى لمنع أي تقدم محتمل على الباب.

تبقى أهداف حزب الاتحاد الديموقراطي المباشرة مناقضة لأهداف تركيا. وقد تبنت المجموعة نموذجاً سياسياً يستند إلى تعاليم عبد الله أوجلان ، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون. بدأ حزب العمال الكردستاني كحركة سياسية عرقية قومية ، ملتزمة باستخدام تكتيكات المتمردين لإنشاء دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا لكن منذ ذلك الحين نبذة طموحاتها لاستقلال الأكراد. وقد قام حزب العمال الكردستاني بتحديث هدفه السياسي المفصل بعد اعتقال أوجلان في عام ١٩٩٩ مما أدى إلى هدف جديد للإدارة الذاتية الديمقراطية بدلاً من دولة مستقلة. عمليات حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا يمكن أن تقرب حزب العمال الكردستاني من هذا الهدف

المعدّل. إن توطيد السيطرة الكردية على الباب سيمكن المنطقتين غربي الفرات – الجزيرة وكوباني – من الارتباط مع عفرين ، وهي منطقة معزولة في شمال شرق سوريا. وهذا سيقرب حزب الاتحاد الديمقراطي من تحقيق التواصل الجغرافي في شمال سوريا ، حيث يمكن للجماعة تعزيز السيطرة السياسية. سعى حزب الاتحاد الديمقراطي إلى ربط هدفه السياسي باستراتيجيته العسكرية. نتيجة لذلك تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي من حين لآخر مع نظام بشار الأسد في سوريا سعياً لتحقيق مصلحته السياسية. وقد أدى هذا التعاون بالإضافة إلى المظالم العرقية التاريخية وطموحات سياسية متباعدة جداً إلى تقويض دعم حزب الاتحاد الديمقراطي بين الثوار العرب والتركمان في سوريا. تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي مع النظام السوري هو تعاون تكتيكي حيث أن الأكراد قد نجوا غالبا من قصف النظام والضربات المدفعية. وذلك قد مكّن الأكراد من التركيز على تنظيم الدولة وغيرها من العناصر الإسلامية والقومية في الثورة السورية. لكن النظام السوري استبعد الدعم للحكم الذاتي الكردي ، وهي سياسة تعارض بشكل كامل طموحات حزب الاتحاد الديمقراطي السياسية. في غالب الظن إيران ، وهي حليفة مهمة ، تدعم سياسة النظام. إيران لديها سكان أكراد مضطهدون وقواتها متعرضة للتهديد من مجموعة أخرى تابعة لحزب العمال الكردستاني. روسيا ، حليف آخر مهم للنظام السوري ، أبدت عن سياسات متناقضة تجاه الأكراد السوريين ، من الدعم المحتمل لنقل السلطة في سوريا إلى الحفاظ على حكومة مركزية قوية. يبدو أن دعم موسكو يعتمد على علاقاتها مع أنقرة بالرغم من أن روسيا تواصل الضغط من أجل مسار منفصل للحوار بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام. استفاد حزب الاتحاد الديمقراطي من تعاونه مع الولايات المتحدة وبالبديل ولحد ما مع روسيا ، لخدمة مصالحها على المدى الطويل وهما الاعتراف والدعم الدولي للحكم الذاتي داخل سوريا في مرحلة ما بعد الصراع وهذا ما يفسر رغبة حزب الاتحاد الديمقراطي في العمل مع الولايات المتحدة للمساعدة في أخذ مدينة الرقة ، وهي مدينة ذات أغلبية عربية ومن المعروف أن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس لديه أي اهتمام بحكمها أو احتلالها من تنظيم الدولة. تدعم الأهداف العسكرية في هذه الحالة جهدا أكبر لكسب الاعتراف الدبلوماسي ، والخطوة الأولى ستكون مقعداً على طاولة المفاوضات إلى جانب ممثلين للنظام السوري والمعارضة ذات الأغلبية العربية. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت هذا الطلب ، إلى حد كبير من الاعتبار لتركيا ، التي تسيطر على المعارضة العربية وقد هددت بمقاطعة مفاوضات السلام الغير ناجحة حتى الآن إذا تضمنت ممثلين من حزب الاتحاد الديمقراطي.

النتائج المحتملة لمشاركة تركيا في سوريا مع استمرار عمليات تركيا العسكرية في سوريا ، يمكن أن تتكشف عدة سيناريوهات ، لكل منها آثار ربما تزيد من تعقيد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

تنظيم الدولة يستغل الصراع الأهلي في سوريا

توسيع الصراع المدني بين قوات سوريا الديمقراطية التي تهيمن عليها قوات حماية الشعب الكردية والقوات المتحالفة مع تركيا يمكن أن يفيد تنظيم الدولة بشكل غير مباشر. في الماضي ، انتصر المتطرفون الإسلاميون من خلال هذه الانقسامات العرقية للاحتفاظ بمواطئ في نفس الإقليم الذي خسره تنظيم الدولة. يمكن للدولة الإسلامية أن تفعل نفس الشيء الآن. طريقة عمل المجموعة هي الذوبان بين السكان المحليين ، حيث تظل عناصرها سريّة. يبقى هؤلاء النشطاء مرتبطين ببيروقراطية تنظيم الدولة في المناطق التي تحتفظ فيها قوات تنظيم الدولة بشبكات ووظائف إدارية، حتى وإن لم تكن لديها قدرات عسكرية. في العراق ، نجحت المجموعة في البقاء بالرغم من الضغط الشديد من الولايات المتحدة والعراق واستمرت في الحصول على التمويل، إلى حد كبير عن طريق استخراج الأجار من السكان المحليين ونصب عقود البناء. كما شنّ تنظيم الدولة حملة اغتيالات ضد قادة السنّة المحليين والثوريين الذين هددوا طموحات المجموعة على المدى الطويل. في المدن التي يحافظ فيها تنظيم الدولة على وجوده، تستطيع الجماعة القيام بهجمات انتحارية أحيانا. وبمرور الوقت ، من المرجح أن تسهم هذه الهجمات في المزيد من الاستقطاب العرقي ، ما سيخلق مظالم بين السكان العرب السنّة تسمح بخروج فلول الجماعة إلى المناطق التي قد أخرجوا منها سابقاً. الجيش التركي أيضا سيلزم بلعب دور رئيسي في السيطرة على الأراضي الذي استولى عليها تنظيم الدولة ، بما في ذلك الباب. لم تضع الحكومة التركية حتى الآن استراتيجية نهاية أو خروج، قائلة فقط أنها لا تملك طموحات طويلة المدى للسيطرة على الأراضي السورية أو ضمّها. القوات التي تقاتل إلى جانبها ، بالرغم من ازدياد عددها قبل وأثناء درع الفرات ، لها سجل أداء سيئ ضد تنظيم الدولة. أعطت الولايات المتحدة ، التي كانت تعمل قبل بدء درع الفرات ، دعما عسكريا كبيراً للقوات التركية لمحاربة تنظيم الدولة على طول خط مارع (خط جبهة تنظيم الدولة السابق ، الممتد من أعزاز إلى حلب). على الرغم من الدعم الجوي الأمريكي الكبير وتوفير كبير للأسلحة والذخائر ، فقد كافحت قوات الثوار من أجل السيطرة على

أراضي تنظيم الدولة على طول الحدود. ساعد التدخل التركي في التغلب على نقاط الضعف في القوات العربية والتركمانية التي تقاتل الآن كجزء من درع الفرات ، لكن هذه القوى ما زالت تكافح من أجل الاستيلاء على أراضي تنظيم الدولة في القرى والبلدات المحيطة بالباب. هذا الكفاح أثار تساؤلات خطيرة حول ما إذا يمكن الوثوق بهذه المجموعات للاحتفاظ بالأرض دون دعم تركي مباشر. لكن وجود تركي طويل الأمد في سوريا يخاطر بالمواجهة بين القوات التركية وقوات النظام السوري أو وحدات حماية الشعب. اشتباك مثل هذا سوف يؤدي إلى تفاقم الشقوق العرقية ، وزيادة الشكاوى الداخلية حول الأمن والحكم ، والتي يمكن "لتنظيم الدولة" أن يستغلها للعودة إلى الأراضي التي خسرها.

التوترات مع وحدات حماية الشعب تساهم في تفاقم النزاع الكردي في سوريا

الروابط بين حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا وحزب العمال الكردستاني في تركيا تعني أن الصراع الجزئي في سوريا مرتبط أيضا بالسياسة الداخلية التركية. تشترك قوات درع الفرات في خط جبهة طويلة مع قوات سوريا الديمقراطية شمال وغرب منبج ومع قوات حماية الشعب إلى الغرب في عفرين. في تركيا ، يظل حزب العمال الكردستاني نشيط حيث أنه ينفذ هجمات كل أسبوع إما بالأسلحة الصغيرة أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة. بعد عام من القتال في المناطق الحضرية والريفية، تمكن الجيش التركي من خفض وتيرة هجمات حزب العمال الكردستاني ، لكن التمرد مستمر. ومن المرجح أن ينحدر الأكراد الذين ينضمون إلى وحدات حماية الشعب من المدن والبلدات في تركيا المليئة بالعنف والتوترات السياسية وهذا دفع أقلية من الشباب للانضمام إلى حركة عرقية قومية تقاتل في سوريا. يمكن أن تشير هذه الحالة إلى مشاكل اجتماعية وسياسية في جنوب شرق تركيا في المستقبل. توسيع عمليات درع الفرات لتشمل عفرين أو منبج يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات داخل تركيا ويساعد في تغذية تمرد حزب العمال الكردستاني أو دفع المزيد من الناس من تركيا للانضمام إلى وحدات حماية الشعب.

تركيا تدعم الجماعات المعادية لقوات سوريا الديمقراطية

من أجل منع قوات سوريا الديمقراطية من ترسيخ سلطتها في الأراضي التي استولت عليها من تنظيم الدولة ، يمكن للحكومة التركية تدريب أو تمويل مجموعات معادية لقوة سوريا الديمقراطية. وللقيام بذلك ، يمكن لتركيا أن تمكّن السكان المحليين أو الأعضاء المنتخبين في مختلف مجالس الحكم في سوريا ، المقيمين في تركيا أو في المناطق التي تحميها تركيا داخل سوريا ، من تحدي شرعية الحكم لقوات سوريا الديمقراطية في المدن المختلطة عرقياً. يتم سحب العناصر العربية من قوات سوريا الديمقراطية إلى حد كبير من السكان الذكور في المناطق التي تتوسع فيها وحدات حماية الشعب – بسبب النزوح الواسع النطاق للسوريين إلى تركيا – أو المناطق الخالية من قصف نظام الأسد. في منبج ، على سبيل المثال ، كانت وحدات حماية الشعب هي القوات البرية الرئيسية التي قاتلت من أجل الاستيلاء على المدينة ولكن بعد ذلك حولت سيطرة المدينة إلى مجلس منبج العسكري الذي يتكون بشكل أساسي من العرب والتركمان. وبالرغم من تكوينه العرقي، يحتفظ هذا المجلس بروابطه إلى حزب الاتحاد الديمقراطي في كوباني. استبدل مجلس منبج العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية مجلساً منتخباً منفصلاً يقع الآن في اعزاز تحت الحماية التركية. لدى المجموعتين المتنافستين علاقات سيئة ويمكنهما التنافس على السلطة في الأراضي المحررة من تنظيم الدولة. يمكن للحكومة التركية أن تختار دعم مجلس اعزاز في هذه الصراعات على السلطة للضغط على مجلس منبج العسكري ، أو إثارة التوتر العرقي من أجل تقويض الدعم السياسي لقوات سوريا الديمقراطية.

الصراع يندلع في الباب

اشتبكت قوات حماية الشعب الكردية المتمركزة في عفرين مع قوات درع الفرات على بعد سبعة كيلومترات غرب الباب. إن وجود وحدات حماية الشعب هناك يخاطر بفتح جبهة أخرى ، لا سيما على طول خط الجبهة بينهم في مدينة الشيخ عيسى. في المراحل المبكرة من التوغل الذي قادته تركيا ، صدّت وحدات حماية الشعب هجوماً من قوات درع الفرات على الشيخ عيسى في شمال حلب. تبقى المدينة نقطة انفجار محتملة بسبب الغضب العربي من استحواذ وحدات حماية الشعب قبل ثمانية أشهر على هذه القرى العربية. سدّ درع الفرات المدخل الجنوبي للباب بعد سيطرته على

الطرق المؤدية إلى المدينة ، لكن هذه المناطق لا تزال نقطة نزاع محتملة مع وحدات حماية الشعب. بالإضافة إلى ذلك فإن النظام السوري وبمساعدة روسيا وقصف متكرر من قبل القوات الجوية يدفع باتجاه الشمال من خط المواجهة مع تنظيم الدولة للتقدم على الباب من الجنوب. بعد التقارب مع تركيا ، قدمت القيادة العسكرية والسياسية الروسية الدعم لدرع الفرات. توصل الجانبان إلى اتفاق لإزالة النزاع وتنسيق الضربات الجوية داخل وحول الباب ضد تنظيم الدولة. ساعدت الضربات الروسية على توليد النوايا الحسنة من المسؤولين الأتراك على الرغم من أن في الحقيقة الضربات تساعد قوات النظام العاملة في المنطقة لأن ترتيب إزالة النزاع التركي–الروسي يساعد أيضا في تسهيل تقدم النظام جنوب المدينة. تلعب روسيا دوراً فعالاً في كلا طرفي النزاع من خلال تقديم الدعم لتركيا في الوقت الذي تساعد فيه على تعزيز سيطرة النظام. وهذا يقوض مكانة تركيا مع الأغلبية العربية الثورية ، على الرغم من الدعم العسكري والمالي الثابت من أنقرة للعديد من هذه الجماعات. كما دعمت الولايات المتحدة والتحالف ضد الدولة الإسلامية عملية الباب ، وإن كان ذلك بعد أسابيع من المفاوضات لضمان عدم اشتباك قوات درع الفرات وقوات سوريا الديمقراطية غرب المدينة. شن التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضربات جوية داعمة لتركيا وقدم الاستطلاع والاستهداف لمساعدة القوات الجوية التركية. إلا أن تركيا ألقت اللوم على الولايات المتحدة والائتلاف في محاولة جعل شرط الضربات الجوية على ضمانات بأن تمتنع تركيا عن مهاجمة قوات سوريا الديمقراطية. من ثم ، فإن السياسيين والمحللين الأتراك يشيدون بروسيا كشريكٍ اكثر رغبة، والولايات المتحدة متهمة بتقديم الدعم إلى كلا من تنظيم الدولة وقوات حماية الشعب، الأمر الذي يؤدي إلى يزيد من شعور المعاداة للولايات المتحدة في تركيا.

الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة

من أجل تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا أثناء دفع تنظيم الدولة خارج شمال سوريا ، لدى ادارة ترامب الخيارات التالية:

تصعيد الدعم لقوات سوريا الديمقراطية:

سعت الولايات المتحدة إلى إدارة علاقتها مع تركيا ، وهي حليف لحلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢ ، في نفس الوقت الذي تخوض فيه الحرب إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب. إن المجموعة الأم ، حزب العمال الكردستاني ، تقاتل قتال تمرد في

تركيا. وقد نجحت هذه العملية بالمعنى الضيق المتمثل في أن قوات سوريا الديمقراطية تمكنت من أخذ مساحات واسعة من أراضي تنظيم الدولة. وقد بدأت قوات سوريا الديمقراطية في تشكيل العمليات شمال الرقة ، في حين تمكنت قوات درع الفرات من إغلاق الحدود التركية ، مما أدى إلى حرمان تنظيم الدولة من أهم طريق بري من الخارج إلى سوريا. لكن المشكلة الأساسية هي أن الضغط التركي على وحدات حماية الشعب بالقرب من منبج سيبطئ هجوم التحالف على الرقة. تشعر قوات سوريا الديمقراطية بالقلق من تقدم تركي محتمل بالقرب من منبج وأيضا عبر الحدود في تل أبيض ، ربما باستخدام قوة عربية تم تدريبها في تركيا. هذه المخاوف ، جنبا إلى جنب مع اللامبالاة الشاملة لحزب الاتحاد الديمقراطي إلى الرقة ، أبطأت في البداية حركة قوات سوريا الديمقراطية للجنوب إلى حدود الرقة الرئيسية. تهدف حركة قوات سوريا الديمقراطية إلى تطويق المداخل الشرقية والغربية للمدينة لمنع خطوط إمدادات تنظيم الدولة. لتسهيل هجوم بقيادة الأكراد داخل المدينة ، يمكن للولايات المتحدة أن تسلح وحدات حماية الشعب بشكل مباشر ، بدلاً من توفير الأسلحة للجماعات العربية التي تقاتل تحت مظلة قوات سوريا الديمقراطية ، أو تقديم اعتراف دبلوماسي إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ، ربما كجزء من خطة أوسع تتفق مع روسيا حول ترتيب سياسي سوري مستقبلي. إن اتباع نهج أكثر شراسة قد يتضمن تحويل قوات العمليات الخاصة لتتجاوز دورها الحالي في تقديم المشورة والمساعدة وقتال قوات تنظيم الدولة مباشرة لكسر الدفاعات في الرقة، ربما إلى جانب القوات القتالية الأمريكية العادية.

دفعت روسيا ، بدعم من تركيا وإيران ، أجندتها الخاصة المعزولة عن النهج المفضل للولايات المتحدة لحل النزاع. التقى الحوار الروسي في يناير ٢٠١٧ في أستانا في كازاخستان. كانت أهداف القمة محدودة وترتبط في نهاية المطاف بالمفاوضات المستقبلية التي ستعقد في جنيف في سويسرا. قررت الولايات المتحدة إرسال سفيرها إلى كازاخستان للمشاركة في الحوار بدلاً من فريق وزارة الخارجية المسؤول عن التواصل مع المعارضة السورية. لم يكن لنتائج المحادثات تأثير ملموس على القتال داخل سوريا ، لكن مشاركة أنقرة أشارت إلى إعادة ترتيب أولويات أهدافها في سوريا. بالنسبة لتركيا ، فإن الهدف الآن هو منع تشكيل منطقة فدرالية يديرها حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا ، بدلاً من التأكد من أن الأسد يتنحى كنذير لأي اتفاق سلام نهائي. على الرغم من المشاركة المحدودة للولايات المتحدة في مفاوضات أستانا ، أي حل طويل الأمد للنزاع يتطلب مشاركة الولايات المتحدة. الولايات المتحدة هي المقاتلة الأساسية النشيطة في الحرب ضد تنظيم الدولة ، وقد ساعدت مع تركيا ودول عربية أخرى في المنطقة في تسليح وتمديد الثورة

السورية في غرب وجنوب سوريا. في مرحلة ما ستلزم هذه الأطراف بالمصالحة رغم خلافاتها والموافقة على موقف مشترك لإنهاء النزاع. في هذا السيناريو ، ستسعى إدارة ترامب إلى تخفيف دعم المعارضة ذات الأغلبية العربية لصالح نهج الأكراد فقط ، بغض النظر عن مخاوف تركيا. يمكن لهذه السياسة أن تساعد في طرد تنظيم الدولة من الرقة بشكل أسرع ، مقابل منح المطالب الكردية وكطريقة تمهيد للمشاركة الكردية في مفاوضات سلام مستقبلية. يمكن لروسيا دعم مثل هذا الجهد. لقد أشارت موسكو إلى دعمها لدولة سورية أكثر لامركزية ، وكانت مستعدة لمشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي في محادثات السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع ، ولكن لن تؤدي إلى رحيل الأسد بالضرورة. بسبب التأثير المباشر لهذا القرار على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا ،هذا السيناريو سيرفع تهديد تنظيم الدولة على المدى القصير. من المرجح أن ترد الحكومة التركية عن طريق الضغط على القوات الحليفة لمهاجمة الخطوط الأمامية لقوات سوريا الديمقراطية ووحدات الحماية. موازاة لذلك ستضغط أنقرة على أعضاء المعارضة العرب لمقاطعة أو إيقاف مؤتمر السلام الذي يحضره حزب الاتحاد الديمقراطي. ومع ذلك ، فإن الرد التركي أيضاً سيثير مخاوف بين القادة الغربيين حول دور تركيا في حماية أمن تنظيم الدولة بشكل غير مباشر، مما يمنع أنقرة من سحب الدعم لعمليات التحالف الجوية من قاعدة إنجرليك الجوية. لذلك على الرغم من المكاسب القصيرة المدى ، من المحتمل أن تهادن تنظيم الدولة على المدى الطويل. ومع ذلك ، فإن التأثيرات الثانوية على العلاقات الأمريكية – التركية ستكون كبيرة. إن توطيد الأراضي التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي على طول الحدود التركية يشكل تهديداً لتركيا. من خلال العمل العسكري والاستفادة من شراكتها مع الولايات المتحدة أو من خلال إقامة هياكل حكم منافسة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ستواصل أنقرة مقاومة الجهود الكردية لتحقيق أمر واقعي سياسي ودبلوماسي. علاوة على ذلك ، استخدم أردوغان معاداة الغرب كأداة لزيادة الدعم الشعبوي لإصلاح النظام السياسي التركي بعد محاولة الانقلاب. وقد ساعد الخطاب المناهض للغرب في تغذية نظرية المؤامرة بأن الولايات المتحدة كانت إما متورطة في الانقلاب أو داعمةً له ولهجمات تنظيم الدولة الإرهابية في تركيا مؤخراً. يمكن للحكومة التركية استخدام المشاعر المتزايدة المعادية للغرب ، جنبا إلى جنب مع استمرار الغضب حول دعم قوات سوريا الديمقراطية ، لتبرير إعادة تقييم التزامها بحلف الناتو. لن تقوم أنقرة بقطع العلاقات بشكل كامل ولكنها ستصبح أكثر حيادية في النزاعات الجيوسياسية الأخرى عندما يكون لواشنطن مصلحة إما

من خلال حلف الناتو أو في نزاعات ثنائية مع روسيا والتي تتعاون معها تركيا بشكل أقرب في سوريا الآن.

التخلي عن الأكراد لصالح درع الفرات

أعلن أردوغان عن نية المشاركة في هجوم الرقة ، لكن دون تقديم أي تفاصيل. الباب هي من آخر معاقل تنظيم الدولة الرئيسية ، وسيساهم احتلالها في بدء هجوم أوسع وأشمل للسيطرة على الرقة. في هذا السيناريو سيتم تعزيز القوات التركية الحالية المشاركة في درع الفرات بالقوات إلى جانب مزيد من المجموعات العربية والتركمانية المستعدة للقتال إلى جانب قوات العمليات الخاصة الأمريكية. بدعم من قوات التحالف الجوية يمكن لهذه المجموعة التقدم ١٨٠ كيلومتر نحو الجنوب باتجاه المدينة. يمكن للولايات المتحدة العمل مع روسيا على تخفيف تصعيد المجال الجوي ربما بالتزامن مع ترتيبات وقف إطلاق النار الأوسع المدعومة من قبل تركيا في كل سوريا. ستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى إقناع الزعماء الأكراد بأن هذه العملية لن تستهدف خطوط جبهة قوات سوريا الديمقراطية ، بل يجب أن تركز على الأراضي التي تعتبر في معظمها غير مهمة سياسياً بالنسبة لطموحات الأكراد على المدى الطويل. ومع ذلك فإن نقاط الانفجار هي الباب ومنبج والطبقة. في هذا السيناريو ، سيكون على واشنطن تحمل خطر التصعيد الكردي – التركي لصالح الجهد الأوسع لاسترضاء أنقرة في نفس الوقت الذي يُطرد فيه تنظيم الدولة من الرقة بقوة مدعومة من تركيا. يمكن للولايات المتحدة ، بالعمل مع تركيا ، أن تضغط على النظام السوري بعدم تنفيذ الضربات أو الهجمات على القوات المتقدمة. يمكن أن تهدد الولايات المتحدة بضرب صواريخ كروز على أهداف النظام السوري رداً على أي هجوم على القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة. سوف تتطلب هذه السياسة موافقة ضمنية روسية أو دعماً مباشراً لمنع التصعيد وضمان التركيز الضيق على أهداف النظام السوري. سيكون هذا متعلق على زيادة كبيرة في وجود تركيا العسكري داخل سوريا. ومع ذلك ، فإن الوجود الحالي للقوات التركية في سوريا غير كافي بالنسبة لمثل هذا الهجوم العسكري. هذا السيناريو من سيضحي بالعلاقة الأمريكية مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات حماية الشعب لصالح العلاقة مع تركيا التي هي أكثر أهمية لمصالح مختلفة على المدى الطويل في الشرق الأوسط ويوراسيا وأوروبا. كما أنه سيبطئ من الحرب ضد تنظيم الدولة ، مما يسمح للمجموعة بالاستمرار في الاحتفاظ بملاذ آمن يمكنها فيه توليد إيرادات وتخطيط هجمات

خارجية على المدى القصير. لكن على المدى الطويل يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من إصلاح العلاقات مع تركيا ، وهو حليف بالتأكيد أنه سيظل سديد للمصالح الأمريكية العالمية.

تضييق مهمة الولايات المتحدة وإعادة النظر في العمليات الجوية المشتركة مع روسيا

تواجه الولايات المتحدة اثنين من التهديدات الجهادية العابرة للحدود في سوريا: تنظيم الدولة وهيئة تحرير الشام ، الجماعة التي تسيطر عليها القاعدة في إدلب وكلاهما أهداف للتحالف. لقد أدخلت القاعدة نفسها في الثورة الأوسع نطاقاً المدعومة من الغرب في إدلب ، ما يصعب استهداف تنظيم القاعدة دون ضرب مجموعات أخرى تقاتل النظام السوري أو تلك التي من شأنها أن توازن القاعدة بعد انتهاء الحرب. استهدفت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة في جميع أنحاء النزاع السوري ، وإن كان ذلك بشكل متقطع وبتركيز أقل بكثير مما هاجمت فيه تنظيم الدولة. إن زيادة الضربات الجوية على أهداف تابعة لتنظيم القاعدة في سوريا من المحتمل أن تجبر الجماعات المحلية على قطع العلاقات مع القاعدة لتجنب استهدافهم من قبل التحالف. في هذا السيناريو ستخفض الولايات المتحدة مساعداتها السرية للجماعات العربية والتركمانية التي تقاتل في إدلب ، حيث أن تزويد هذه الجماعات بالأسلحة بشكل غير مباشر يقوي الجماعات التي تقاتل لجانب أو تنضم إلى الهيئة. بدلاً من ذلك ، ستزيد الولايات المتحدة موظفيها العسكريين والاستخباراتيين الملتزمين بقتال تنظيم الدولة. وستشمل هذه السياسة الجهود لتنسيق الغارات الجوية مع روسيا ، وخاصة ضد الأهداف ذات الصلة بتنظيم القاعدة في إدلب. هذا التغيير في التكتيكات سيشمل أيضا وقف إطلاق نار عام من أجل تقليل الخسائر من الضربات الجوية والمدفعية العشوائية للنظام السوري. سيترتب على هذه السياسة التعاون مع روسيا وتركيا ، وهي تعكس عناصر من جهود إدارة أوباما السابقة لإنشاء قائمة أهداف مشتركة مع القوات الجوية الروسية ، للتحديد بشكل كبير من تكرار حملة القصف المستخدمة لقنابل غير موجهة. ومع ذلك ، في هذا السيناريو ، ستزيد الولايات المتحدة من وتيرة الضربات على "تحرير الشام" من أجل إجبار عناصر الثوار المتحالفة معها أو التي تقاتل إلى جانبها لقطع العلاقات السياسية والعسكرية مع الجماعة. ستلعب تركيا دوراً سياسياً في هذا الجهد إلى جانب الجماعات العربية والتركمانية التي تتمتع بعلاقات جيدة معها ، بينما تواصل أيضاً استضافة طائرات مخصصة لهذه المهمة الموسعة.

الحكومة التركية ككونها مشاركة في وقف إطلاق النار ، ستوقف الهجمات على قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب ، والعكس بالعكس. هذا النهج أيضا سيجمد الهجوم البري على الرقة لصالح حملة جوية لأخذ المدينة. هذا الأسلوب له حدود: أثبتت القوة الجوية أنها غير فعالة في إطاحة القوات من الأراضي التي تسيطر عليها ، إلا إذا شاركها هجوم بري. ومع ذلك ، ومن أجل احتواء التوترات الكردية التركية ، سيتم تقليص استراتيجية قوات سوريا الديمقراطية وقوات العمليات الخاصة. في مكانه ، ستركز الولايات المتحدة بشكل كبير على الجانب العراقي من الحدود ، بهدف تقسيم الأراضي الذي يسيطر عليها تنظيم الدولة. وبالتالي ، فإن هذه الاستراتيجية سوف تجمع بين القوة الجوية والاستراتيجية الأرضية لتطويق أراضي المجموعة ، من أجل المساهمة في انهيارها في نهاية المطاف. ومع ذلك ، هذا السيناريو سيدفع دول المنطقة ، بما في ذلك تركيا ، للتعويض عن أي انخفاض في الأسلحة الأمريكية إلى جماعات المعارضة مع زيادة شحنات الأسلحة الأحادية أو المنسقة إلى سوريا. وهذا سيقلل من وعي الولايات المتحدة بتدفقات الأسلحة ، وكيف يتم تعقب الأسلحة في سوريا ، وما هي أنواع الأسلحة التي يتم توريدها. ومع ذلك فإن هذا السيناريو من سيقلل من تدخل الولايات المتحدة في جانب واحد من الحرب: القتال بالوكالة مع النظام السوري.

الحفاظ على الوضع الراهن، ادارة التوترات مع تركيا والتعاون مع الأكراد

لقد أثمرت الاستراتيجية الأمريكية الحالية أرباحًا في شرق سوريا. ووفقاً للمحللين المستقلين ، فقد تنظيم الدولة عام ٢٠١٥ ١٤٪ من الأراضي التي تسيطر عليها و ١٦٪ إضافية في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦. لقد تعطلت عمليات المجموعة ، وتم قطع وصولها إلى الحدود التركية. تمكنت الولايات المتحدة من تخفيف حدة التوتر بين قوات سوريا الديمقراطية وتركيا في أعقاب درع الفرات ، وإن كان ذلك يأتي مع العديد من التوترات التي قد تتصاعد في أي وقت. قامت قوات سوريا الديمقراطية بتطهير منبج ، وأخذت أراضٍ كبيرة شمال الرقة ، ويبدو أنها تسيطر بقوة على المكانين. يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في استراتيجيتها الحالية للدبلوماسية المكثّفة مع تركيا ، على الرغم من أن القيام بزيارات متكررة إلى أنقرة لم تفعل شيئاً يذكر للتخفيف من المخاوف ذات الأمد الطويل بشأن تمكين الأكراد أو منع درع الفرات من إبطاء عملية الرقة. قد تستمر الولايات المتحدة في عدم الاعتراف الرسمي بحزب الاتحاد الديمقراطي بمحادثات السلام

في المستقبل ، وبدلاً من ذلك العمل مع تركيا لضمان وجود مشاركة عربية واسعة في محادثات السلام هذه. ولتعويض المخاوف التركية ، ستواصل الولايات المتحدة سياستها الحالية للإبصار حيث تتشاور وتزود تركيا بتفاصيل عملية التخطيط المستقبلية للحرب وتسمح لضباط الاتصال الأتراك في قاعدة إنجرليك الجوية بالوصول إلى البث لمعارك الطائرات بدون طيار. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في تسليح جماعات المعارضة التي تم فحصها ، جنبا إلى جنب مع وكالات الاستخبارات التركية وحلفائها من غرفة العمليات في تركيا. من المرجح أن تتفاعل تركيا بسلبية مع استمرار دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية ، وربما تسارع الجهود المبذولة لإثارة التوترات السياسية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية أو استخدام القوة العسكرية في منبج أو تل أبيض. إذا كانت تركيا ستقوم بأي منهما ، فقد يؤدي هذا إلى تقويض الجهود الأمريكية للإطاحة بتنظيم الدولة من الرقة وتوسيع هذه المجموعة الفرعية من الصراع المدني الأوسع في سوريا. يمكن للولايات المتحدة اتخاذ خطوات لإدارة الصراع المحتمل ، وتكرار جهودها لتهدئة القتال بين قوات درع الفرات وقوات سوريا الديمقراطية بين منبج وجرابلس.

اقتراحات للولايات المتحدة

لا يوجد سيناريو خالي من المخاطر يسمح لإدارة ترامب بتحقيق هدفه الإستراتيجي المتمثل في تدمير تنظيم الدولة. كل خيار محفوف بالمخاطر ويمكن أن يؤدي إلى نزاع مباشر بين حليف للناتو وشريكاً أمريكياً في الحرب ضد تنظيم الدولة. وعلاوة على ذلك ، فإن جميع الخيارات تترك مشكلة كبيرة دون معالجة "خط جبهة كردية – تركية موسع في شمال سوريا". الصراع في سوريا يخاطر بالانتقال إلى تركيا والعكس بالعكس إلى أن يتم مخاطبة التوترات السياسية والأمنية الأساسية بين هذه التكتلات العدائية. لمواجهة هذا التحدي ، هناك أربع سياسات يجب على إدارة ترامب الواردة اتباعها. أولاً على الولايات المتحدة أن تشجع علناً على استئناف محادثات السلام بين حزب العمال الكردستاني وتركيا التي انهارت في يوليو / تموز ٢٠١٥. على الولايات المتحدة أن تقدم عرضاً مباشراً للتوسط ، في نفس حين ازدياد تعاون جيشها الاستخباراتي مع الحكومة التركية في حربها ضد حزب العمال الكردستاني. الولايات المتحدة بالفعل تشارك مع طرفي النزاع ، وإن كان ذلك مع وجود سياسات متباينة مساعدة الجيش التركي باستهداف حزب العمال

الكردستاني والدعم العسكري المباشر لقوات سوريا الديمقراطية. للجمع بين هاتين السياستين ينبغي على الولايات المتحدة أن تفكر في تعميق التنسيق الاستخباراتي مع الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني في الوقت الذي تزيد فيه الضغوط الدبلوماسية من أجل وقف إطلاق النار بين حزب العمال الكردستاني وتركيا ومحادثات السلام المستقبلية بوساطة أمريكية. لتسهيل ترتيب تبادل المعلومات الاستخبارية ، يجب على الولايات المتحدة تعيين مبعوث خاص إلى تركيا، استناداً إلى اتفاق مماثل توصلت إليه إدارة بوش مع تركيا في عام ٢٠٠٦ ، عندما تم تعيين الجنرال المتقاعد جوزيف و. رالستون كمبعوث خاص لمواجهة حزب العمال الكردستاني. هذا الشخص ، الذي يجب أن يكون ضابط عسكري متقاعد ذوي خبرة في الشرق الأوسط ، أن يستغل بالفعل 'سياسة الرؤية' الجارية حاليا ، حيث يمكن لضباط الاتصال الأتراك الوصول إلى المعلومات والمراقبة والاستطلاع في الوقت المباشر لمهام مشتركة من أجل مراقبة حزب العمال الكردستاني. كما يمكن لإدارة الخزانة أن تتبع أنشطة تمويل حزب العمال الكردستاني. وسيتوقع أن تتولى وزارة الخارجية الأمريكية الدعوة إلى وقف إطلاق النار واقتراح وسيط. وبذلك ، ستستفيد الولايات المتحدة من قدرتها على إثارة النقاش السياسي الداخلي في تركيا ، بهدف الضغط على الحزب الحاكم من أجل متابعة محادثات السلام.

من المرجح أن تتفاعل الحكومة التركية بطريقة سلبية مع أي مقترح أمريكي للانخراط في قضية حزب العمال الكردستاني. رداً على ذلك ، يمكن أن تقوم أنقرة بتخفيض العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن أو زيادة خطابات الحكومة المتكررة المعادية للغرب. يمكن للحكومة التركية أيضا تجاهل الضغط الأمريكي لصالح نهجها الحالي ذو الأولوية العسكرية. يمكن أن يتردد التأثير في سوريا، حيث يمكن للقوات التركية توسيع هجومها ضد قوات سوريا الديمقراطية كوسيلة للضغط على الجهود الأمريكية في سوريا وحزب العمال الكردستاني في تركيا. ومع ذلك ، تعتمد هذه النتائج السلبية على الافتراض بأن أنقرة لن تضحي بعلاقتها العسكرية والسياسية الأهم ، وبدلاً من ذلك، ستوافق في نهاية المطاف على الجهود الأمريكية لدفع عملية السلام "التي استثمرتها الحكومة التركية بالكامل عند نقاط معينة بالسنوات العشر الماضية" إلى الأمام . ثانياً ، يجب على مبعوث الرئيس الخاص للائتلاف العالمي لمناهضة تنظيم الدولة في العراق والشام ودبلوماسيّ الولايات المتحدة الإقليميين والقادة العسكريين ممارسة الضغط بشكل خاص على حزب الاتحاد الديمقراطي لإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد مع القوات المدعومة من تركيا وتجميد عملياته العسكرية بالقرب من الباب. من أجل كسب نفوذ على حزب الاتحاد الديمقراطي ، فإن الولايات

المتحدة ستوافق على تمثيل حزب الاتحاد الديمقراطي في مؤتمر سلام مستقبلي طالما امتنع الحزب عن مهاجمة القوات التركية.

إذا انتهك حزب الاتحاد الديمقراطي هذا الاتفاق يمكن للولايات المتحدة زيادة تعاونها الاستخباراتي مع تركيا ليشمل التعاون على حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي، خاصةً على طول طرق الإمداد المعروفة بين العراق وسوريا. سوف تتخلى الولايات المتحدة عن دعمها لتمثيل حزب الاتحاد الديمقراطي في أي محادثات سلام مقبلة. يجب تنسيق هذه السياسة مع روسيا كجزء من جهد أوسع للتوسع في محادثات أستانا الأخيرة. فإذا وقف إطلاق النار على مستوى سوريا باستثناء عمليات ضد تنظيم الدولة والعناصر المرتبطة بالقاعدة ، سيجمد عمليات درع الفرات ضد قوات سوريا الديمقراطية. هذه النتيجة ستحقق نفس نتيجة موافقة تركيا على وقف إطلاق النار دون إعلانها عن وقف إطلاق النار. ويتوقف هذا على زيادة التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة وتركيا ، لا سيما بالنسبة لرسم الخرائط ومن ثم استهداف حزب العمال الكردستاني في ملاذاته الآمنة في كردستان العراق. ومع ذلك يمكن للحكومة التركية أن تجادل بأنها تكسب حملتها المحلية المضادة لحزب العمال الكردستاني وتطالب بأن تعلن الجماعة وقف إطلاق النار من جانب واحد مع الحكومة التركية ، ما سيحرم واشنطن من التأثير على تصرفات أنقرة. وقد أكد حزب العمال الكردستاني بقوة أنه لن يعلن وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد ، على الرغم من أنه من المرجح أن يكون قابلاً لوقف قتال معلن من قبل الطرفين. يمكن لوزارة الدفاع أن تحاول تعويض المطالب التركية من خلال زيادة المساعدة العسكرية ، مثل التعاون في مواجهة الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو المشاركة بأفضل الممارسات المستفادة من عمليات مكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان. هذا التواصل بين العسكريين يمكن أن يخدم وظيفتين: تقديم المزيد من المساعدات الغير مباشرة إلى القتال التركي ضد حزب العمال الكردستاني ويؤدي إلى مزيد من التفاعل والتبادل العسكري بالمستوى الأدنى. تنبع التكاليف المرتبطة بهذا النهج من زيادة البصمة العسكرية في تركيا ، على الرغم من أن أي زيادة للقوات يمكن أن تعتمد على الأنظمة المعمول بها لمكافحة تنظيم الدولة أو ترتيبات تقاسم المعلومات الاستخباراتية الأمريكية الحالية.

ثالثًا ، على وزارة الخارجية والبنتاغون أن يشيروا بهدوء إلى قادة مجموعات المعارضة والحكومة السورية وحلفاء الولايات المتحدة وشركائهم في الائتلاف إلى دعم الولايات المتحدة لمستقبل لا مركزي للدولة السورية وإن كانت دولة ما زالت متجاورة إقليماً ومتّحدة ومع برلمان وطني قائم في دمشق. هذه السياسة ستوفّق بين الاستراتيجية العسكرية الحالية والجهود السياسية المستمرة الهادفة

إلى التوسط في وقف إطلاق النار ثم إيجاد حل سياسي لإنهاء العنف. تعتمد الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على لاعب بديل تتعارض أهدافه السياسية مع أهداف النظام وجماعات أخرى تقاتل في سوريا. وبالتالي ، فإن هذه الاستراتيجية تساهم في الواقع في نهاية النظام السياسي السوري الحالي ، إن لم يكن تفكك الدولة السورية ، وهي نتيجة يسهلها أيضا الدعم المقدم للقوات العربية والتركمانية التي تحارب النظام السوري. يعتبر هذا الاقتراح صعباً من الناحية السياسية وسيتطلب من الولايات المتحدة التخطيط بنشاط لتحقيق اللامركزية في الدولة السورية وهو احتمال مخالف للسياسة الأمريكية الحالية. كما يعتمد على استمرار تفاعل الولايات المتحدة مع مختلف الجهات الحكومية المشاركة في الصراع المدني السوري. ومع ذلك وفي غياب توضيح واضح لما تريده الولايات المتحدة في سوريا "إلى جانب هزيمة تنظيم الدولة" ستكافح الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق للمساعدة في إنهاء النزاع ، بما في ذلك أي محاولة لانتزاع تنازلات من الأكراد السوريين بخصوص علاقتهم مع تركيا. بعد الحصول على تعهد من حزب الاتحاد الديمقراطي بالامتناع عن مهاجمة تركيا يمكن للدبلوماسيين الأمريكيين الاتفاق لمناقشة نماذج اللامركزية مع جميع الأطراف التي تحضر محادثات السلام المستقبلية بما في ذلك ترتيب تقاسم السلطة مع الأحزاب الكردية الأصغر التي همشها حزب الاتحاد الديمقراطي كوسيلة لتعزيز قوته. يجب على الدبلوماسيين المشاركين في هذه العملية طرح نموذج الحكم حيث من المتوقع أن تلتزم الكيانات المحلية بأحكام البرلمان والامتناع عن اتخاذ إجراءات مستقلة ضد الدولة التركية ، ربما باستخدام نموذج قائم على نظام الحكومة الموحد كما في المملكة المتحدة. وسيتطلب هذا النهج موافقة النظام ، وهي نتيجة غير مرجحة في هذا المنعطف من الصراع.

للضغط على النظام ، ستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى العمل مع إيران وروسيا ، وهما طرفان غير جديرين بالثقة ولديهما تاريخ من استخدام العنف لتقويض الاتفاقات التي تم التوصل إليها حول سوريا. في حالة عدم الامتثال ، يجب على وزارة الخزانة فرض عقوبات على النظام السوري والكيانات الحليفة بالاقتران مع الجهود المبذولة لدفع الاتحاد الأوروبي لتمرير عقوبات مالية مماثلة مع الاستمرار في الدعوة لمحادثات السلام في جنيف بين الأطراف المتورطة في النزاع. يجب أن يتوقع من الحكومة التركية معارضة أي جهد لتطبيق اللامركزية على الدولة السورية إلى حد كبير لخوفها من أن فرض أي نظام حكومي يشمل حكم محلي أو يحتوي مجالس إقليمية سيشجع حزب العمال الكردستاني والقوات الكردية المحلية الحليفة في تركيا لاستخدام هذا النموذج في حربهم معها. من أجل كسب نفوذ على تركيا ينبغي على الدبلوماسيين الأمريكيين السعي إلى ربط عملية

السلام المستقبلية في تركيا بالحالة السياسية النهائية المرجوة في المناطق ذات الأغلبية الكردية في سوريا وهي عملية متوقفة على الضغط الدبلوماسي العام على تركيا لاستئناف محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني. وستشمل هذه السياسة بنودًا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في تركيا للانسحاب من مناطق وقف إطلاق النار في جنوب شرق تركيا والاستقرار في الأراضي التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. يعتمد هذا النهج على التزام حزب الاتحاد الديمقراطي بوقف إطلاق النار مع تركيا. لرصد وتطبيق وقف إطلاق النار هذا يمكن للجيش الأمريكي الذي يعمل من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي استخدام طائرات مراقبة بدون طيار لمراقبة الحدود التركية السورية. وستكون نية البعثة هذه هي ردع العمل عبر الحدود من قبل أي من الجانبين وتزويد الأطراف بآلية لتسوية المنازعات إذا نشأ خلاف حول حادث حدودي. سيتطلب هذا النهج زيادة البصمة العسكرية للولايات المتحدة في تركيا ربما في قاعدة انجرليك الجوية أو تعلقها بخلية للبيانات الاندماجية قائمة في أنقرة لمراقبة بث الطائرات بدون طيار من معاقل حزب العمال الكردستاني في العراق.

رابعاً ، وباعتبارها امتداداً للمحادثات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني ، فإن مبعوث الرئيس الخاص للتحالف العالمي لمواجهة داعش والجيش الأمريكي يجب أن يستفيدان من أي تقدم على جبهة حزب العمال الكردستاني التركي للتوسط في وقف إطلاق النار المحلي بين وحدات حماية الشعب والثوار العرب / التركمان. مثل هذا الإجراء يتطلب موافقة تركية أو دعماً صريحاً. وهكذا ، فإن أي تقدم من هذا القبيل على حزب العمال الكردستاني وترتيب تبادل المعلومات الاستخبارية يمكن أن يولّد دعماً لوقف إطلاق النار. سوف يرتكز هذا الترتيب على الجهود الشاملة لوضع اللمسات الأخيرة على رؤية موحدة لدولة سورية في المستقبل وبالتالي يعتمد على المشاركة التكرارية للأطراف في النزاع بما في ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي. وستكون نية هذه السياسة المباشرة الحد من التوترات داخل الثورة. ومع ذلك فإن نفوذ الولايات المتحدة على المجموعات المعنية قليل ما عدا توفيرها للأسلحة والذخائر لمعظم الأطراف على طول خطوط المواجهات المختلفة. قد تهدد إدارة ترامب بقطع إمدادات الأسلحة والذخائر بالكامل للثوار العرب / التركمان لمحاولة زيادة نفوذ الولايات المتحدة على هذه الأطراف. هذا النهج سينسجم مع الجهود المتجددة للعمل مع روسيا للتوسط في وقف إطلاق النار على مستوى سوريا والذي يهدف إلى ضمان عدم تمكن أي مجموعة من الاستفادة من أي تراجع في الدعم الفتاك. يمكن استخدام هذه الجهود المزدوجة للدعوة إلى جولة أخرى من المفاوضات لمحاولة حل النزاع. يتطلب هذا النهج

من وزير الخارجية ومنسق مهمة مكافحة تنظيم الدولة أن يظلوا متورطين في جوانب مختلفة من النزاع في مقابل تقليل تدخل الولايات المتحدة لصالح جهد تقوده روسيا والنظام السوري لحسم النزاع عسكرياً.

لا تزال الولايات المتحدة وتركيا على خلاف حول سوريا ، حيث إنهما يتبعان استراتيجيات عسكرية مختلفة على الرغم من وجود مصالح مشتركة في هزيمة تنظيم الدولة. إن هذا الخلاف يهدد بتخريب الجهود التي تقودها الولايات المتحدة للسيطرة على الرقة ، في حين يسهم أيضاً في عدم الاستقرار السياسي التركي الناجم أساسا عن التمرد الداخلي لحزب العمال الكردستاني. لا يزال الوضع في سوريا معقداً ولا تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كافي لإجبار الفاعلين على الالتزام بهدفها الأساسي المتمثل في هزيمة تنظيم الدولة. لتحقيق هدف هزيمة تنظيم الدولة مع الحفاظ على علاقتها مع تركيا يجب على إدارة ترامب أن تضعف أحد عناصر الصراع السوري مع المساهمة في حل سياسي للأزمة. إن النهج الأكثر ترجيحاً للنجاح والأقل تكلفة بالنسبة للولايات المتحدة هو تشجيع استئناف محادثات السلام بين تركيا وممثلي الأكراد والحد من الصراع على الخطوط الأمامية بين قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة والأغلبية العربية والتركمانية المدعومة من قبل تركيا حول الباب وتوسيع الضربات الجوية ضد هيئة تحرير الشام والقاعدة في سوريا. هذا النهج سيطمن تركيا بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة في حربها ضد حزب العمال الكردستاني بينما تسهم في التوصل إلى حل سياسي مستقر في سوريا. هذا سيعطي الولايات المتحدة نفوذاً على تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي لتشكيل النتائج. على الرغم من أن أنقرة قد تعترض على هذا النهج في البداية إلا أن الاستراتيجية الأمريكية الحالية في سوريا ستلحق مزيدًا من الضرر بالعلاقات الأمريكية التركية في السنوات القادمة. هذه السياسة هي أكثر فائدة من الاستمرار في الوضع الراهن. النهج الذي تقوده قوات سوريا الديمقراطية قد نجح عسكرياً وبالنظر إلى التوزيع المناسب للموارد من المرجح أن تنجح في الحصول على الرقة من تنظيم الدولة. ومن المحتمل أيضا أن تمنع الدبلوماسية الأمريكية المكثفة العمل التركي المباشر ضد قوات سوريا الديمقراطية في منبج أو تل أبيض في الأشهر المقبلة. ومع ذلك وفي غياب جهد أوسع لمعالجة دوافع العداء التركي يمكن للولايات المتحدة أن تترك وراءها جيباً كردستانياً في سوريا مما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي داخل تركيا ويخاطر بحدوث نزاع كردي تركي قد يدمر العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. كما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار التوازن العسكري الضعيف في سوريا وربما خلق انقسامات عرقية ودينية يمكن أن تستغل

من قبل تنظيم الدولة لاستعادة الأراضي التي فقدها. كما أن التوتر بين حزب الاتحاد الديمقراطي والجانب التركي ستعود بالفائدة على روسيا التي نجحت في اللعب على كلا الجانبين في الصراع الكردي التركي في سوريا. يمكن لموسكو أن تستفيد من هذا التناقض الجوهري لفائدتها الجيوسياسية خاصة إذا كانت التوترات الأمريكية – التركية قد خرّبت حلف الناتو. وبالتالي ينبغي على الولايات المتحدة معالجة هذا الجانب من الصراع السوري خشية أن تخرب المصالح الطويلة المدى في منطقة ذات أهمية دائمة.